جامعة عين شمس
كلية التجارة

٢١٨٩
٥٨١٧

التقييم كأساس لاختيار المشروع واستمراره أو تركه

بحث مقدم من

نبيل السيد محيي الدين

للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف

الدكتور / علي محروس مشاوي

١٩٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل ربي زدني علما

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

شرفنى وأسعدنى أن يكون المشرف على هذه الرسالة استاذى الدكتور على محمود شاهين استاذ المحاسبة المساعد بالكلية • فقد كان لسيادته الفضل فى اتمام هذه الرسالة ، وكان نعم الموجه وخير المعلم مخططا من وقته الثمين اوقاتا طويلة يقضيها فى الاستماع والمناقشة والتعليق •

اما أستاذى الكبير الدكتور محمد حسن الجزيرى استاذ ورئيس قسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة عين شمس فسأظل فخورا بأنى كنت أحد طلبته طوال سنوات الدراسة وقد كان نعم الاستاذ وخير الأب الكريم لجيل من الباحثين يفخرون بانتمائهم اليه •

كما يسر الباحث أن يشكر استاذه الفاضل الدكتور محمد نصر الهوارى استاذ المراجعة والمحاسبة بالكلية لرعايته ومساعدته الصادقة وتشجيعه المستمر اتمام هذه الرسالة •

لذلك أعبر عن شكرى وتقديرى ومحبتى لاساتذتى الاجلاء راجيا لهم طول العمر فى خدمة العلم والتعليم •

محتويات البحث

الموضوع		رقم الصفحة
مقدمة		
الباب الأول :	المشروع وأهمية اختياره كوحدة اقتصادية ضرورية لعملية التنمية ٠ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ	١
ـ	ماهية المشروع ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ	٢
ـ	المشروعات والتنمية الاقتصادية ـ ـ ـ ـ ـ ـ	٣
ـ	اكتشاف فكرة المشروع ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ	١٠
ـ	معايير تقييم الاستثمارات وتحديد الأولويات ـ	١٩
الباب الثاني :	الدراسات السابقة لانشاء المشروع ـ ـ	٣١
الفصل الأول :	دراسة موقف الدولة من المشروع	٣٢
الفصل الثاني :	دراسة السوق المتوقع للمشروع الجديد ٠ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ	٤١
الفصل الثالث:	الدراسة الفنية للمشروع	٥٨
الفصل الرابع :	الدراسة الاقتصادية للمشروع	٧٦
الفصل الخامس:	الدراسات التنظيمية والادارية للمشروع ٠ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ	٨٩
الباب الثالث :	تقييم أداء المشروع ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ	١٠٠
الفصل الأول :	تقييم الأداء ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ	١٠١
الفصل الثاني :	اجراءات تقييم الأداء ـ ـ ـ ـ	١١٨
خلاصة وتوصيات ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ		١٧٤
المراجع ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ		١٨٠

مقدمة

أولا :- موضوع البحث وأهميته وأهدافه :

تهدف الانظمة الاقتصادية المتعددة الى احداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأقصى معدلات ممكنة للوصول الى تحقيق رفاهية المجتمع.

وتعتمد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على انشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة سواء أكانت مشروعات صناعية أو زراعية أو تجارية ، وحيث ان الموارد الاقتصادية المتاحة لعملية التنمية محدودة وخاصة في المجتمعات والدول النامية فان اختيار المشروع المناسب يمثل الركيزة الاساسية في انجاح عملية التنمية ودفع عجلة التقدم الاقتصادى في ضوء الموارد المتاحة والمراحل المختلفة للتنمية مما يستلزم وجود أولويات في تنفيذ المشروعات بعد التأكد من توافر عوامل نجاحها .

كما وأن رقابة أداء هذه المشروعات بعد انشائها ومزاولة نشاطها تعتبر عملية جوهرية للتأكد من أن الموارد التى استخدمت في انشاء هذه المشروعات وعوامل الانتاج المستثمرة فيها تحقق أقصى عائد اقتصادى ممكن وملائم لاهداف التنمية .

ومن ثم فان هذا البحث يهدف الى محاولة وضع اطار مناسب لدراسة واختيار المشروعات الجديدة ثم الطرق المحاسبية التى يمكن استخدامها لتقييم اداء المشروعات بعد ان تنشأ وتبدأ فى مزاولة نشاطها .

ثانيا :- حدود البحث :

يتركز البحث في اختيار ودراسة المشروعات الصناعية وتقييم ادائها باعتبارها الركيزة الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية بالاضافة الى انها تحقق معدلات نمو أسرع وأكبر من غيرها من المشروعات الاخرى .

وقد اتبع الباحث اسلوب الدراسة النظرية في بيان الاطار المناسب لدراسة المشروعات الصناعية في مرحلة اختيارها ثم بعد الانشاء ومزاولة النشاط .

وقد اعتمد الباحث على المراجع العربية والاجنبية من كتب ودوريات ورسائل وبحوث .

ثالثا :- منهج البحث :-

ولتحقيق الهدف من البحث الذى يتركز فى اختيار ودراسة المشروعات الجديدة ثم تقييم نشاط هذه المشروعات بعد انشائها - قام الباحث بتقسيم بحثه الى ثلاثة أبواب :

الباب الاول : يتناول دراسة المشروع وأهمية اختياره كوحدة اقتصادية ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية - لذلك اشتمل هذا الباب على أربعة نقاط - الاولى هى تحديد ماهية المشروع والثانية تتناول دور المشروعات الجديدة فى عملية التنمية الاقتصادية والثالثة توضح كيفية اكتشاف فكرة المشروع مع بيان اهمية الاعتماد على البيانات والاحصاءات والتنبوءات للتأكد من ان المشروع المقترح فكرة اقتصادية ناجحة وتناولت الرابعة المعايير العامة والاعتبارات الخاصة التى تساعد على تقييم الافكار الاستثمارية وتحديد الاولويات للمشروعات الجديدة المقترحة .

الباب الثانى : يختص بالدراسات التفصيلية السابقة لانشاء المشروع وينقسم هذا الباب الى خمسة فصول - يتعلق الفصل الاول بتقييم موقف الدولة من انشاء المشروع الجديد ، ويركز الفصل الثانى على دراسة السوق المتوقع للمشروع الجديد لما لها من آثار مباشرة على الدراسات التالية ، وقد تناول الفصل الثالث الدراسات الفنية للمشروع واختيار موقعه ويختص الفصل الرابع بالدراسة الاقتصادية للمشروع من تقدير رأس المال والعائد والاحتياجات من النقد الاجنبى واخيرا تناول الفصل الخامس الدراسات الادارية والتنظيمية للمشروع بغرض تحديد الاحتياجات البشرية وتوضيح الاختصاصات والمسئوليات .

الباب الثالث : يتناول عملية تقييم اداء المشروع للتأكد من انه يسير نحو تحقيق أهدافه - لذلك تضمن هذا الباب فصلين - الاول يتناول مفهوم وأسس تقييم الاداء اما الفصل الثانى فيختص

بمعايير تقييم الاداء وتقارير الاداء واخيرا الادوات
المحاسبية الممكن استخدامها لتقييم الاداء وتشمـــل
النسب المحاسبية وتحليل نقطة التعادل وتحليـــل
الانحرافات عن الموازنات التخطيطية المعيارية .

الباب الاول

المشروع وأهمية اختياره كوحدة اقتصادية ضرورية لعملية التنمية

مقدمة :-

يهدف الباحث من هذا الباب الى بيان دور المشروع كجزء من النشاط الاقتصادى فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب على ذلك من ضرورة تقييم المقترحات الاستثمارية واتباع الاسس العلمية لاكتشاف فكرة المشروع وللتأكد من نجاحها ووضع أولويات لتنفيذ المشروعات بسبب ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة .

وينقسم هذا الباب الى أربع نقاط :-

أولا :- ماهية المشروع ..

ثانيا :- المشروعات والتنمية الاقتصادية

ثالثا :- اكتشاف فكرة المشروع .

رابعا :- معايير تقييم المشروعات وتحديد الاولويات ..

أولا : ماهيـــة المشـــروع

تعرض الكثير من الكتاب لتحديد ماهية المشروع • فمنهم من يـــرى أن " المشروع هو مؤسسة ونظمـة تعمل لمد المجتمع بالسلع والخدمات • " (١) ومنهم من يرى أن " المشروع استثمار أو ارتباط مالى بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها مدى مدة طويلـة فى المستقبـــل " • (٢) كما يعرف المشروع بانه " وحـدة انتاجية مكتملة التكوين تقام لتحقيق هدف معين معلوم قد يكون انتاجا او ايجـاد سلعة أو تقديم خدمة وفى سبيل تحقيق هذا الهدف يتم توجيه جميع المناصـــــر المشتركة فى تكوين المشروع نحو تأديـة الاعمال والوظائف المخصصة لكل منها علـى اكمل وجه بتعاون تام فيمابينها بقصـد الوصول الى تحقيق هذا الهدف المطلـوب باقصى درجة من الكفايـة • " (٣)

كما يقصـد بالمشروع " الوحدة الاقتصادية التى تهيمن عليها وتتولـــى ادارتهـا هيئة منظمة واحدة وقد يتكون المشروع من عدة منشآت " • (٤)

والمشروع هو محور النشاط الاقتصادى فى المجتمع • " فمن مجموعـــة المشروعات تتكون المؤسسات •• ومن مجموعة المؤسسات يتكون النشـاط الاقتصادى للمجتمع •• فالمشروع خطة جزئيـة من الخطة الكلية للاقتصاد القومى ككل يقوم بتمويل المستخدمات الى منتجات • فالمشروع يؤثـر على الاقتصاد القومى من حيث الطلـب المشتق على مستخدماته ومن حيث عرض منتجاته النهائية من سلع او خدمات • ويلاحظ ان الطلب العام يتأثر أثناء اقامة المشروع ثم بعد تشغيله • ويختلف الاثر فى كـــل مرحلة عن الاخرى مما يستلزم الدراسـة والبحث لتحديد رد الفعل على الاقتصـــاد القومى مما يساعد على وضع أولويات بين المشروعات على أساس الآثار التى تترتب على كل نوع من مشروعات القطاعات الاقتصادية المختلفـة • " (٥)

---

(١) Wheeler, Bayard O., "Business - An Introductory Analysis.," 2nd Ed.,Harper & Row, N.Y., Evanston & London & John Weather Hill, Inc.,Tokyo, 1964 p.25.

(٢) Bierman, Harold, & Smidt, "The Capital Budgeting Decision", 2nd Edition,The Macmillan Co., N.Y., 1966, p. 4.

(٣) د • جلال محمد بكير ـ "دراسات فى الادارة المالية" ـ مكتبة عين شمس ـ سنة ٧١/ ٧٢ ـ صـــ ٢٠٤

(٤) د • عبد العزيز مرعى ، د • منير أسعد عبد الملك ـ "التوازن الاقتصادى" مكتبة الانجلو المصرية ـ الطبعة الثانية المعدلة سنة ١٩٥٣ ـ ص ١٩٠

(٥) د • محمد مبارك حجير ـ "التقييم الاقتصادى والحاسبى" ـ مكتبة الانجلـــو المصرية ـ الطبعة الاولى ـ ١٩٦٩ ـ صـــ ١٢٥

ثانيا : المشروعات والتنمية الاقتصادية (١)

ان اقامة المشروعات الجديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة هو السبيل الى التنمية الاقتصادية ـ فجوهر التنمية يتحصل فى وضع وتنفيذ ذلك الحجم من الاستثمارات الانتاجية الذى يكفى لاحداث زيادة متواترة فى الدخل القومى تفوق معدل الزيادة السكانية مما يفضى الى رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل ٠

وثمة حقيقة أساسية مفادها أن التنمية الاقتصادية اصبحت ضرورة لتحقيق التقدم الاقتصادى سواء فى الدول الناهضة أو المتقدمة الاشتراكية منها والرأسمالية فلقد حققت الدول الاشتراكية تقدما كبيرا أدخلها فى منافسة مع الدول الرأسمالية مما أذهل الدول المختلفة وخاصة المتخلفة مما نبه الى ضرورة الاخذ بنمط من أنماط التنمية وهى اما نمط رأسمالى يحتفظ بطابع الحرية الاقتصادية والاعتماد على ثروات المستعمرات ومدخرات الحكومة والطبقة الوسطى ـ او نمط اشتراكى أساسه التأميم والاصلاح الزراعى واقامة قطاعات تعاونية واشتراكية ـ وأخيرا نمط الدول المتخلفة والتى تحاول اتباع اسلوب للتنمية يقوم على الاستثمارات العامة والتأميم والاصلاح الزراعى والتخطيط الاقتصادى لتعجيل تنمية الدخل القومى واعادة توزيعه ورفع المستوى المعيشى وتطوير الهيكل الاقتصادى ٠

ولقد حاولت الدول المتخلفة اللحاق بركب التقدم الاقتصادى باعتناق التنمية الاقتصادية كحل وحيد لمشكلة التخلف الاقتصادى الذى اتسم بالمظاهر التالية :ـ

---

(١) ـ د ٠ مبارك حجير ـ "التنسيق الاقتصادى الصناعى" ـ مكتبة الانجلو المصرية ـ سنة ١٩٦٧ ـ صـ ٥ ـ ١٢ ٠

ـ د ٠ مبارك حجير ـ "التخطيط الاقتصادى" ـ مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الثانية سنة ١٩٦٧ ـ صـ ١٤ ، ١٥ ٠

ـ د ٠ حمدية زهران ـ "مشاكل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة" ـ مكتبة عين شمس ـ طبعة ١٩٦٩ ـ صـ ٢٤ ، ٢٥

ـ د ٠ منيس أسعد عبد الملك ، د ٠ على لطفى ـ "التنمية والتخطيط الاقتصادى" ـ بدون ناشر ـ طبعة ١٩٦٨ صـ ٣٩ ـ ٤٩ ٠

ـ د ٠ عمرو محى الدين ، د ٠ عبد الرحمن يسرى أحمد ـ "مبادئ علم الاقتصاد" ـ دار النهضة العربية ببيروت ـ ١٩٧٤ صـ ٢٥٣ ٠

١ ـ تمثل الزراعة النشاط الاقتصادى الرئيسى حيث يوجه الجزء الاكبر من الدخول فى هذه الدول للغذاء بسبب انخفاض الدخول وكثرة فرص العمل الزراعى مع ملاحظة بدائية وسائل الانتاج الزراعى لكثرة عدد العمال الزراعيين . وقد ادى هذا الى ضآلة حجم رأس المال وقلة عدد المنظمين ونقص الخبرة الفنية وانعدام روح المخاطرة وضعف الحوافز الاستثمارية الناجم عن ضعف توقعات أصحاب الاعمال بسبب انخفاض الطلب الراجع الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل .

كما أدت هذه الظاهرة الى ضعف حجم رأس المال بسبب انخفاض الميل الحدى للادخار وانخفاض المدخرات لعدم توافر الوعى الادخارى وعدم توافر المنظمات الادخارية ووضوح ظاهرة الاكتناز وعدم نضوج سوق رأس المال مما أدى الى الاتجاه للاستثمار فى الاراضى الزراعية والعقارات فنتج عن ذلك صغر حجم السوق وقلة الطلب الكلى وضعف القوة الشرائية وقلة الانتاج الصناعى وعدم استغلال الموارد المتاحة بالخبرة الفنية المناسبة .. كما أدى ذلك الى ضعف طاقة الاستيراد وقصور امكانيات استيعاب رأس المال .

هذا بالنسبة للدول الزراعية المتخلفة . وهناك دول أخرى تعتمد على تصدير سلعة أو سلعتين كالدول البترولية . فالتصدير يشكل العامل الاكبر فى الدخل القومى لها مع عدم الاهتمام بالانفاق الحكومى أو الانفاق الاستثمارى وعدم الاتجاه للتصنيع والاعتماد على الاستيراد لسد الاحتياجات الداخلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية مما أدى الى شدة التأثر بالتقلبات الاقتصادية الاجنبية أو الوافدة من الخارج والتى تنعكس آثارها بصورة أعنف على الاقتصاد الداخلى لتلك الدول لعدم استطاعته أن يتلاءم بسرعة مع التقلبات الخارجية فى العرض والطلب بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجى لهذه الدول وعدم سيولة عناصر الانتاج .

٢ ـ مشكلة تزايد السكان وثبات نسبة قوة العمل الى اجمالى السكان وتخلف نوعية هذه القوى العاملة وعدم سيولتها .

٣ ـ الاختلالات الهيكلية والتميز بثبات نصيب الفرد من الدخل أو مايسمى بالنظم

الاقتصادية التوازنية فاذا أدت بعض القوى الى رفع نصيب الفرد من الدخل تحدث قوى عكسية تؤدى الى العودة الى نقطة التوازن ـ كما تتسم اقتصاديات تلك الدول بعدم التكامل الرأسى بين الصناعات الرأسمالية والصناعات الاستهلاكية أو التكامل الافقى بين الصناعات الاستهلاكية والزراعية والتمويلية .

٤ ـ ظاهرة الثنائية أو الجمع بين الاقتصاد البدائى حيث يوجه الانتاج للاستهلاك الذاتى وانخفاض معدل الاستثمار مع صغر حجم السوق ـ وبين الاقتصاد السوقى حيث يرتفع معدل الاستثمار ويوجه الاقتصاد نحو الصناعة والزراعة .

٥ ـ قلة استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة وشيوع دوال انتاج محدودة ، مما يعوق ارتفاع مستوى دخل الفرد .

نخلص مما تقدم أن التخلف الاقتصادى يتسم بضعف الهيكل الانتاجى وعدم مرونته أو تطوره وقلة تنوعه بالاضافة الى الزيادة السكانية الهائلة مما يحقق انخفاض نصيب الفرد من الدخل واتجاه هذا النصيب الى النقص وهذا يستوجب خلق قوى محركة فى الهيكل الاقتصادى تؤدى للتطور التنموى وزيادة الانتاج والتوظف والدخل والتصدير واتساع الاسواق مما يحقق أرباحا وادخارات يعاد استثمارها ويحقق تمويلا ذاتيا ونموا اقتصاديا تراكميا .

اى أن علاج المشكلة الاقتصادية يتمثل فى جانب العرض فالطلب متوفر ومتزايد ولكنه استهلاكى غالبا لعدم وجود الحوافز ولتخلف الاجهزة الائتمانية ..

والآن ماهو الطريق الافضل الذى يجب أن تنتهجه التنمية هل هو الصناعة أم الزراعة أم كلاهما .

ان أهمية تنمية الزراعة تتمثل فى أنها تزيد دخل سكان القطاع الزراعى مما يزيد الطلب على المنتجات الصناعية ويزيد من حجم سوق السلع الصناعية كما أن التنمية الاقتصادية العامة تزيد الطلب على القطاع الزراعى مما يستوجب زيادة الانتاجية الزراعية لتفادى الاختناقات فى الانتاج ومشاكل التضخم ولمواجهة نقص الانتاج بسبب تحول العمل الزراعى الى الصناعة .

كذلك تؤدى زيادة الانتاجية الزراعية الى توفير المستخدمات اللازمة للانتاج الصناعى مما يحقق تكامل وتوازن الهيكل الانتاجى ٠

هذا وتساعد التنمية الزراعية على زيادة الصادرات الزراعية وتحسين معامل التبادل الدولى وتوفير النقد الاجنبى اللازم لتمويل التنمية الصناعية كما تحقق زيادة الانتاجية الزراعية مدخرات تسهم فى تمويل التنمية الاقتصادية عامة ٠

ويلاحظ أن امكانيات التنمية الزراعية محدودة بمساحة الارض القابلة للزراعة وكمية المياه المتوفرة لاستصلاح الاراضى الصحراوية وتأخر الفن الانتاجى الزراعى وعدم امكان استيعاب رؤوس الاموال فى القطاع الزراعى مع بدائية أدوات وطرق الانتاج الزراعى وصغر حجم الملكيات الزراعية مما لا يساعد على رفع الانتاجية ٠ وهذا بالاضافة الى قلة المخصبات الزراعية ٠

وكما سبق أن ذكرنا ان الاقتصاديات الزراعية تكون عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية لعدم مرونتها ٠

ولقد أوضحنا فيما سبق أن المشكلة الاقتصادية تنحصر فى جانب العرض حيث تتحتم زيادته مما يستدعى تنويع الانتاج وتركيب قطاع صناعى أى اجراء تعديل فى الهيكل الاقتصادى لتحقيق شىء من التوازن ٠

ويتضح مما سبق أيضا أن التنمية يجب أن تتم عن طريق الزراعة والصناعة معا ولكن يلاحظ أن التصنيع يؤدى الى وفورات اكبر بسبب امكانيات رفع الانتاجية ولخضوع المشروعات الصناعية لقانون تزايد الغلة حيث يمكن زيادة جميع عناصر الانتاج ٠ اما اذا كان هناك عنصر ثابت فانها تخضع فى النهاية لقانون تناقص الغلة ـ اما النشاط الزراعى فيخضع لقانون تناقص الغلة نظرا لثبات عنصر الارض كما ونوعا وان مستوى المعرفة الفنية يكاد ان يكون ثابتا لا يتغير بينما عدد العمال الزراعيين فى تزايد مستمر ٠

كما أن التصنيع يمتص البطالة المقنعة فى قطاع الزراعة والقطاع الحكومى والاقتصاد عامة ويؤدى الى زيادة الطلب مما يمكن من زيادة العرض ٠

كما ان الاتجاه الى الصناعة فى الدول النامية التى تعتمد على الزراعة وتصدير سلعة او سلعتين يؤدى الى ثبات نسبى فى الايرادات الخارجية ونقص حجم الواردات مما يساعد على استقرار وزيادة الدخل القومى ٠

فالدول النامية تعتمد على سوق عالمية تتعرض لتقلبات دورية بسبب المنافسة مما يعرض اقتصاديات تلك الدول الى هزات عنيفة لعدم مرونة عناصر الانتاج المحلية .

نخلص من ذلك ان التنمية يجب ان تتم فى القطاعين الزراعى والصناعى فى نفس الوقت لأن القطاع الزراعى يوفر مستلزمات القطاع الصناعى من خامات وغذاء كما يعتبر سوقا لمنتجات القطاع الصناعى .

ولا شك فى أن زيادة الانتاج ومن ثم الدخل القومى لا تأتى الا عن طريق زيادة كفاءة استخدام الطاقات القائمة فعلا او الاضافات الجديدة او الاثنين معا ولهذا تتميز المجتمعات التى تحقق معدلات كبيرة من النمو بتوسع المشاريع القائمة الى جانب اقامة مشروعات جديدة اكثر كفاءة وأعلى انتاجية ولما كانت الموارد المتاحة لأى مجتمع محدودة وتوجد استخدامات عديدة لها فان هذا يستلزم بالضرورة وضع أولويات لانشاء هذه المشروعات الجديدة وكذا حسن تشغيل هذه المشاريع بطاقتها المثلى . ولقد وجد ان انشاء المشاريع بطريقة عشوائية غير مخططة ودون دراسة اولية يؤدى الى ضياع بعض النفع الذى كان من الممكن ان يتحقق للاقتصاد القومى ويؤدى الى انخفاض معدل نمو الدخل القومى .

" كذلك يعتبر عدم تشغيل المشاريع القائمة بكفاءة بمثابة تبذير للموارد الاقتصادية وكل هذا يظهر ضرورة تخطيط المشروعات الاستثمارية الجديدة وتقويم كفاءة اداء المشروعات القائمة كما ان الاختيار السيء للمشروعات يؤدى الى اطالة فترة انشائها او الى انتاج سلع لا يوجد طلب عليها أو عدم تشغيلها بطاقاتها الكاملة مما يؤدى الى توليد دخول نقدية دون أن يقابلها زيادة ملائمة فى السلع المنتجة ومن ثم يكون سوء تخطيط المشروعات الاستثمارية احد الاسباب الرئيسية لارتفاع الاسعار وتوليد الضغوط التضخمية مما يحد من آثار التنمية " . (١)

ويرى أحد الكتاب أن الاختيار او التشغيل الخاطئين للمشروعات الصناعية قد يؤديان الى الاضرار بالدخل القومى بدلا من انمائه وذلك بالنظر الى ما قد ينجم عن ذلك من ضياع وفقد اقتصادى للموارد وتفويت لفرص استخدامها أفضل

---

(١) د . محمد سلطان أبو على ـ " التخطيط الاقتصادي وأساليبه " ـ دار الجامعات المصرية ـ طبعة سنة ١٩٧٠ ـ صـ ١٥٥